

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.348
18 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٤٨

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الأربعاء، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقارير الدورية المراجعة الأولى والثاني والثالث لأنتيغوا وبرمودا وملحق للتقارير الدورية المراجعة الأولى والثاني والثالث (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقارير الدورية المجمعّة الأولي والثاني والثالث لأنتيغوا وبرمودا (CEDAW/C/ANT/1-3) وملحق للتقارير الدورية المجمعّة الأولي والثاني والثالث (تابع)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلست السيدتان أكبار وتونغ (أنتيغوا وبربودا) إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة تونغ (أنتيغوا وبربودا): قالت إن وفدها سيسعى جاهدا إلى الرد على أكبر عدد ممكن من الأسئلة التي يطرحها أعضاء اللجنة بشأن عرض التقارير الدورية المجمعّة الأولي والثاني والثالث وملحق تلك التقارير. أما الأسئلة التي لا يمكن الإجابة عليها في الوقت الحاضر فسيجري تناولها في التقرير المقبل.

المادة ١

٣ - وتابعت قائلة إن رفع مديرية شؤون المرأة إلى مستوى الوزارة زاد عدد موظفيها من اثنين إلى ملاك كامل من الموظفين، يشمل مديرا تنفيذيا ومساعدًا للمدير التنفيذي، وموظفين للمشاريع، وباحثًا، وموظفين إداريين. وقد انخفضت مخصصات ميزانيتها قليلا في عام ١٩٩٦ عن عام ١٩٩٥ بسبب التكييفات الهيكلية، ولكنها عادت فارتفعت مرة أخرى في عام ١٩٩٧، وقد وصل مجموعها إلى ٣٢١ ٠٨٥ دولارا من دولارات شرق الكاريبي. وتنفق معظم الميزانية على المرتبات وتكاليف التشغيل، بينما تأتي الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع بصورة رئيسية من الوكالات الخارجية.

٤ - وذكرت أن المديرية ليست جهازا تشريعيا، ولكنها تعمل بصورة وثيقة مع وزارة العدل والشؤون القانونية لوضع تشريعات مساندة للنهوض بالمرأة. وتعمل بوصفها حافزا للسياسات المتصلة بالنهوض بالمرأة مع جميع الإدارات الحكومية من خلال تحديد لها لجهات التنسيق. ومن أجل تعزيز السياسات على الصعيد المحلي، عقدت المديرية اجتماعا شهريا مع المنظمات غير الحكومية، وشاركت في الأنشطة التي نظمتها شتى مجموعات المصالح، ونشرت رسالة إخبارية فصلية. ولجأت أيضا إلى وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية للإبلاغ عما يستجد من تطورات تهم المرأة.

المادة ٢

٥ - وقالت فيما يتعلق بهيكل الهيئات التشريعية الوطنية، إن هيكل حكومة بلدها مشابه جدا لهيكل الحكومات الأخرى التي كانت تشكل جزءا من الأقاليم البريطانية في منطقة الكاريبي، وهي سلطة تشريعية ذات مجلسين. ويعين الحاكم العام أعضاء مجلس الشيوخ، بينما يتألف مجلس النواب من أعضاء البرلمان

المنتخبين. ويعمل مجلس الشيوخ أساساً بوصفه هيئة تتولى مناقشة قرارات مجلس النواب واستعراضها والموافقة عليها. وأضافت أن رئاسة مجلس الشيوخ تتولاها سيدة عملت في المجلس الاستشاري الوطني لمديرية شؤون المرأة.

٦ - وأشارت إلى أن السلطة القضائية مستقلة عن الحكومة وتعمل على ضمان الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور الوطني. وقد وضعت مجموعة القوانين على غرار القانون العام الانكليزي، والتي يمكن للهيئة التشريعية تعديلها. وتتألف السلطة القضائية من المحكمة العليا، التي تنظر في القضايا المدنية والجنائية، ومحكمة الصلح التي تنظر في القضايا المدنية التي تنطوي على مطالبات لا تزيد على ٥٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهي تجري التحقيقات الأولية لتحديد ما إذا كان ينبغي رفع القضية إلى المحكمة العليا، والمحكمة الصناعية التي تنظر في القضايا المتعلقة بالصناعة. ويمكن استئناف القضايا التي تنظر فيها المحكمة العليا والمحكمة الصناعية في محكمة الاستئناف لشرق الكاريبي، وآخر مرحلة للحق في الاستئناف هي المجلس الملكي.

٧ - ومضت تقول إن المديرية قامت، ضمن ما تبذله من جهود لتشجيع النساء على شغل مناصب أعلى في أماكن العمل، بتنظيم برامج وحلقات عمل للتدريب في مجال الإدارة أدت إلى إنشاء منظمة لمساعدة النساء من أصحاب المهن. ويجري النظر أيضاً في إنشاء مشروع لإسداء النصح للنساء. وأضافت أن المنظمات غير الحكومية تضطلع على الدوام بدور كبير في تعزيز النهوض بالمرأة. ففي الواقع، تم إنشاء مديرية شؤون المرأة ذاتها نتيجة للضغوط التي مارسها مجموعة مناصرة المرأة التابعة لحزب العمل في أنتيغوا.

المادة ٢

٨ - ويجري حالياً النظر في مشروع القانون النموذجي لتكافؤ الفرص الذي وضعتة الجماعة الكاريبية، كأساس يستند إليه في وضع قانون تكافؤ الفرص في أنتيغوا وبربودا ذاتها. وتشمل المجالات التي يغطيها القانون، علاوة على التمييز في مكان العمل، السلطات التجارية والمنظمات المهنية والتدريب الحرفي، وهيئات الترخيص، ووكالات التوظيف، ومقدمي الخدمات. ويتناول المشروع أيضاً التمييز في مجال الإعلان عن الوظائف واستثمارات التوظيف. وقد تضاف كذلك إلى المشروع جوانب أخرى لتلبية الاحتياجات المحلية.

٩ - وتابعت قائلة إنه تم إقرار قانون الطلاق في آذار/ مارس ١٩٩٧، ولكنه لم يدخل حيز النفاذ بعد. وبموجب القانون الجديد، تتمثل إحدى واجبات المحكمة في كفالة وجود ترتيبات معقولة لإعالة الأطفال ثمرة الزواج. فقد تفرض المحكمة على أحد الزوجين أو كليهما دفع مبلغ إجمالي أو دفعات منتظمة، وكذلك دفع نفقة للزوج الآخر. ويمكن لأي من الزوجين أو لأشخاص آخرين آخرين مطالبة المحكمة بحضانة الأطفال ثمرة الزواج. ولا يشمل القانون الجديد أحكاماً خاصة بالتصرف بالملكية، التي يتناولها حالياً قانون الملكية للمرأة المتزوجة.

١٠ - وتطرق إلى الهيكل التنظيمي للمديرية، فقالت إن المدير التنفيذي مسؤول أمام الأمين العام الدائم للبرلمان، الذي يشغل أعلى منصب في الخدمة المدنية، وهو بدوره مسؤول مباشرة أمام رئيس الوزراء. وضمن المديرية، يكون كل من المدير المساعد وموظفو البرامج والباحث مسؤولين مباشرة أمام المدير التنفيذي. أما المدير التنفيذي فيقدم تقريراً شهرياً إلى اللجنة الاستشارية، وهي هيئة مستقلة مؤلفة من ١٢ عضواً يمثلون المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وهي تضطلع بإسداء المشورة إلى المديرية بشأن المسائل المتصلة بالسياسة العامة وبرصد وتقييم أعمال المديرية.

١١ - وأضافت أن الهدف الرئيسي للمديرية هو بذل الجهود ودعمها لتحسين حالة المرأة وتمكينها من خلال التدريب والتعليم. ويتمثل عملها أساساً في وضع وتنفيذ ورصد الخطط المناصرة للمرأة خلال أنشطة الدعوة، والتعليم، والتطوير الذاتي، والبحث، وتوعية الجماهير بالمسائل المتصلة بالجنسين، والتدريب. وذكرت أن خطة العمل المشار إليها سابقاً هي خطة العمل الوطنية التي اقترحتها الحكومة.

المادة ٤

١٢ - أما خطة التنمية الوطنية الخمسية فتشمل عنصراً برنامجياً محدود النطاق خاصاً بالمرأة، وسيجري إعادة النظر فيه لدمج اهتمامات الجنسين في عملية التنمية. وعندما كان الاهتمام منصباً على المرأة والتنمية، ركزت المديرية على المشاريع التقليدية الموضوعة خصيصاً للمرأة، ولكن المديرية، استجابة منها لما طرأ على جدول الأعمال الدولي منذ مؤتمر بيجين من تغيير، نقلت التركيز إلى مجال اهتمامات الجنسين والتنمية.

المادة ٥

١٣ - واختتمت كلامها قائلة إنه، فيما يتعلق بالصور النمطية السائدة في نظام التعليم، تم التحقق مؤخراً من أن الحياة الاجتماعية التي يعيشها البنون والبنات داخل المنزل والمجتمع الأوسع تؤثر تأثيراً بالغاً على اختياراتهم للمهارات التقليدية، حتى عندما يتوفر لهم نطاق أوسع من الخيارات. وفي إطار نظام التعليم المدرسي، لا يزال يجري تعريض البنين بصورة أكبر للمهارات التقنية والبنات إلى المهارات المنزلية.

١٤ - السيدة أكبار (أنتيغوا وبربودا): قالت إنه تم وضع خطط لتدريب المدرسين، والطلاب، والعاملين في وسائط الإعلام، في مجال الفوارق بين الجنسين كجزء من عمليات الإعداد لتنفيذ نظام الإدارة المعني بنوع الجنس. وتضطلع المديرية بالجزء الأكبر من المسؤولية عن إدارة تلك البرامج. وسيبدأ تشغيل الخط الساخن للإبلاغ عن الأزمات الذي يعمل على مدار الساعة في ١ آب/أغسطس ١٩٩٧. وتشمل الخطط الموضوعة لإدارته لجنة تنظيمية مؤلفة من أفراد من المجتمع المدني والمدير التنفيذي. وسيكون للخط الساخن موارده الخاصة وموظفوه الخاصون، ولكن المديرية ستكون مسؤولة عن الحصول على الموارد لتمويله لفترة السنتين الأوليين من تشغيله، على أن يصبح بعد ذلك مكتفياً ذاتياً. وسيضطلع بتشغيله مستشارون متطوعون مدربون يقومون بإحالة الضحايا إلى الوكالات المختصة. ويشمل البرنامج أيضاً خدمات الدعم (فريقاً لمساعدة

الضحايا)، وعنصرا برنامجيا للتثقيف والتوعية في مجال العنف المنزلي، وفريقا للإصلاح القانوني يقوم باستعراض القوانين القائمة وتنظيم برامج لتثقيف النساء في مجال القانون. ويقوم فريق من الخبراء القانونيين بتقديم المشورة القانونية المجانية للضحايا. وفي أنتيغوا وبربودا، كما هو الحال في بلدان نامية كثيرة، توجد أوجه نقص في البيانات الإحصائية المتاحة؛ وستقدم في التقرير المقبل إحصاءات عن العنف مصنفة حسب نوع الجنس.

١٥ - وتابعت قاضية إنه، منذ صدور قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٥، تم رفع ١٥ قضية، وصلت ١٠ منها إلى المحكمة، وتم البت في ٧ قضايا منها بنجاح.

١٦ - وقد قامت وسائط الإعلام بدور هام في تغيير المواقف المتخذة من دور النساء ومن الأدوار النمطية للمرأة. وكان التنسيق طيبا للغاية بين المديرية ووسائط الإعلام في الترويج لتلك البرامج.

المادة ٧

١٧ - وأشارت إلى أن المديرية اعتبرت من أولوياتها الترويج لدخول المرأة مجال صنع القرار في القطاعين العام والخاص على السواء وفي السلطة القضائية. وفي وقت متأخر من عام ١٩٩٧، بدأت برنامجا شمل التدريب في مجالات السياسة، وحفز الهمم، والإدارة، والثقة في النفس، ودروسا في الخطابة، وحلقات عمل بشأن هيكل الحكومة موجهة إلى النساء العاملات في القطاعين العام والخاص على السواء.

المادة ٨

١٨ - ومضت تقول إن هناك ١٩ امرأة يشغلن وظائف دولية، من بينهن واحدة بمرتبة قنصل، وواحدة بمرتبة وزير مفوض، واثنان بمرتبة مستشار، وواحدة بمرتبة سكرتير أول، فضلا عن موظفات أخريات في مجال الإدارة والمساعدة. ويرأس وزارة الخارجية وزير يتولى أيضا منصب رئيس مجلس الوزراء. ويلي الوزير مباشرة أمينان دائمان للوزارة، يليهما في التسلسل الوظيفي سفراء ومفوضون سامون. وتتألف البعثة الدائمة لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة من نائب الممثل الدائم، ووزير مفوض، ومستشار، وسكرتير أول وثاني وملحقين.

المادة ٩

١٩ - وبالرغم من عدم ترشيح أي امرأة بعد لشغل منصب عام، فإن النساء شغلن من قبل مناصب رئيس مجلس الشيوخ، ورئيس مجلس النواب، وأمين البرلمان المسؤول عن شؤون المرأة. وستضطلع المديرية بحلقات عمل تدريبية لممارسة الضغوط لصالح المنظمات غير الحكومية، استجابة لخطة عمل الجماعة الكاريبية التي أعيدت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والتي تتضمن إنشاء فريق ضغط مؤلف من نساء بارزات من المنطقة. وبالرغم من عدم تحديد حصص رسمية لمشاركة المرأة في الشؤون العامة، فإنه تم الاتفاق عموما في اجتماع وزراء الكومنولث المسؤولين عن شؤون المرأة، الذي عقد في تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، على أن تحدد جميع حكومات الكومنولث حصصا في ذلك الخصوص. وكان من المتوقع إقرار التوصية في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، مما سيترتب عليه تنفيذ التوصية على وجه السرعة.

المادة ١٠

٢٠ - وتابعت قائلة إنه لا توجد أي إحصاءات عن معدل التسبب المدرسي بين البنات أو عن مدى انتشار حمل المراهقات. ونظرا للمواقف الثقافية والدينية السائدة، تباينت الآراء فيما يتعلق بحق المراهقات الحوامل في متابعة تعليمهن. وقد أنشئت لجنة تخطيط مؤلفة من عاملين في مجال الرعاية الصحية، ومربين، وعاملين في مجال الكنائس وفي مجال الخدمة الاجتماعية، وتنظيم الأسرة، بهدف وضع سياسة لمعالجة تلك المسألة، وذلك بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ونظمت مديرية شؤون المرأة برنامجا يتيح متابعة الدراسة بالنسبة للمراهقات الحوامل، وكذلك بالنسبة للأمهات الشابات اللاتي اضطررن إلى الانقطاع عن الدراسة بسبب الحمل المبكر. ويوفر البرنامج التدريب في مجالات محو الأمية الوظيفي، ومهارات العمل، ومهارات الأمومة، والتثقيف في مجال الحياة الأسرية (بما في ذلك تنظيم الأسرة)، والتوعية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٢١ - واسترسلت تقول إن البنات لا ينقطعن عن الدراسة عادة بسبب الالتزامات الأسرية؛ بل يعود ذلك على الأغلب إلى الحمل المبكر. وتشجّع البنات على الالتحاق بالمدارس ويتوقع منهن النجاح فيها، وتتفوق البنات عموما على البنين في امتحانات المدارس الابتدائية والإعدادية. وفي الواقع، بدأت تبرز شواغل بشأن ما يمكن أن يترتب على التركيز الحالي على البنات من آثار على البنين. بيد أن علاقة الأطفال بالمجتمع تميل إلى إدانة الأدوار النمطية للجنسين، وتركز وسائط الإعلام على صورة المرأة كأنتى؛ ومعظم تلك البرامج تأتي من أمريكا الشمالية، ولكن البرامج المنتجة محليا ليست أفضل حالا من حيث طريقة تصويرها للمرأة.

٢٢ - وقد قدر المعدل المقارن لمعرفة القراءة والكتابة بنسبة ٨٨,٧ في المائة. وفي السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٢، بلغ مجموع التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية، وبكلية ولاية أنتيغوا، وجامعة جزر الهند الغربية للتعليم المستمر، وكلية الفندقية، ٥١ في المائة. ولم تكن هناك أي فتاة فوق العشرين ملتحقة بالمدارس الابتدائية أو الثانوية. وقدمت وزارة التعليم، ومديرية شؤون المرأة، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، المشورة المهنية والتوجيه الحرفي في مجال واسع من فرص العمل المهني. والتعليم في المدارس الحكومية مجاني، ولو أن تمويل نظام التعليم يعتمد جزئيا على ضريبة التعليم المفروضة على جميع العاملين.

المادة ١١

٢٣ - ومضت تقول إن سن الستين هي سن التقاعد بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية. واستنادا إلى قانون الضمان الاجتماعي، يحق لكل من دفع اشتراكات للضمان الاجتماعي تلقي معاش تقاعدي لدى بلوغه الستين من العمر. وفي القطاع الخاص أيضا تعتبر سن الستين عادة سن التقاعد.

٢٤ - وأضافت أنه رغم أن أنتيغوا وبربودا لم تصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٠٠، فإن المناقشات جارية بشأن إمكانية التصديق عليها، ويجري بالفعل مراعاة مبادئ تلك الاتفاقية. وتفرض المرافق الحكومية لرعاية الأطفال رسوما دنيا بالمقارنة بتلك التي تفرضها المرافق الخاصة. وتقدم وزارة التعليم مساعدة مالية في شكل وجبات مجانية، ويوفر برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة المساعدة التقنية والتدريب. وتنتمي النساء إلى النقابات المهنية وتشكل ٦٥ في المائة من القوة العاملة النقابية. وتشغل سيدة منصب الأمين العام لاتحاد النقابات المهنية والعمالية في أنتيغوا.

المادة ١٢

٢٥ - وأفادت أنه لم يكن بالإمكان شمول المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بنظام الاستحقاقات الطبية نظرا لارتفاع تكاليف العناية بهم؛ وأعربت عن ترحيب وفدها بأي مقترحات في هذا الخصوص. ولا تتوفر بيانات محددة في البلد عن عدد الطبيبات، والصيدلانيات، والممرضات، ولكن عدد الطبيبات قد شهد زيادة في الفترة الأخيرة، ويغلب عدد النساء في مهنة التمريض. وتزعم مديرية شؤون المرأة إجراء دراسات في مجال تعاطي المخدرات بين النساء ووضع خطة عمل في هذا الشأن.

٢٦ - وأشارت إلى أن نظام الاستحقاقات الطبية يقدم الدعم المالي للرعاية والأدوية للمرضى المصابين بأمراض يغطيها النظام، ويقدم المساعدة المالية لسفر المرضى الذين يحتاجون علاجاً غير متوفر في أنتيغوا وبربودا. ويدفع كل موظف اشتراكات للنظام الذي يضطلع بإدارته أحد موظفي الخدمة المدنية المسؤول أمام مجلس الإدارة المؤلف من أفراد من المجتمع المدني؛ والمجلس مسؤول مباشرة أمام وزير الصحة. ولا يغطي نظام الاستحقاقات الطبية تكاليف منع الحمل.

٢٧ - وتطرقت إلى زيادة حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فقالت إن مديرية شؤون المرأة تعمل مع الأمانة العامة لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لترويج البرامج التثقيفية، والمديرية ممثلة في اللجنة التابعة لتلك الأمانة العامة. وقد دعمت الأمانة العامة للإيدز أيضا برامج المديرية الموجهة للأمهات المراهقات. وتضطلع المديرية ببرنامج شامل لضحايا العنف المنزلي يتضمن التعاون مع برنامج خدمات الرعاية الصحية ويوفر تكاليف العلاج لضحايا العنف المنزلي مجانا. واقتُرِح وضع برنامج تدريبي في هذا المجال موجه إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية. وفيما يتعلق بالكشف عن مرض السرطان والوقاية منه، تجرى للنساء الاختبارات المهبليّة مجانا. وبمناسبة اليوم

الدولي للمرأة في عام ١٩٩٧، نظمت المديرية مهرجانا صحيا للنساء. وأعربت عن أمل المديرية في مواصلة الاضطلاع ببرامج تثقيفية صحية بالتعاون مع وزارة الصحة.

المادتان ١٣ و ١٤

٢٨ - وواصلت كلامها قائلة إنه بالرغم من الصعوبات التي تواجهها المرأة عادة في تقديم ضمانات لتأمين القروض، فإن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتشجيع التنمية الزراعية، التي كانت قد تدهورت بانتعاش السياحة، قدمت قطعا من الأرض دون تكلفة، وتسهيلات بلا فوائد للمعدات الزراعية، للأفراد الراغبين في العمل في مجال الزراعة. ولكن النساء يعملن غالبا في الزراعة على أساس الدوام الجزئي فقط، نظرا لمسؤولياتهن العديدة. وأتيحت برامج أخرى للقروض من خلال المصارف الوطنية وغيرها من مؤسسات التسليف، مثل مؤسسة التنمية الوطنية التي كان معظم مقترضيها من النساء.

المادة ١٤

٢٩ - ولا تتوفر في الوقت الحاضر سياسة شاملة فيما يتعلق بالنساء الريفيات. وتقدم شبكة من المستوصفات الرعاية الطبية، والرعاية قبل الولادة وبعدها، وغير ذلك من الخدمات الصحية للنساء الريفيات، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الطارئة.

المادة ١٦

٣٠ - وبموجب القوانين السائدة في أنتيغوا وبربودا، تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل فيما يتعلق بالإرث. ولا يفرق قانون وضع الأطفال بين الذكر أو الأنثى من الأطفال أو بين الأطفال المولودين داخل أو خارج نطاق الزوجية، ويمنح قانون ممتلكات المرأة المتزوجة نفس الحقوق التي تتمتع بها المرأة غير المتزوجة في امتلاك العقارات والممتلكات الشخصية. وفي حالات الطلاق أو الانفصال القانوني، تأتي مصلحة الأطفال ثمرة الزواج في المقام الأول. وتتساوى الأمهات والآباء في الحقوق فيما يتعلق برفع الدعوى أمام المحكمة بخصوص أي مسألة تتعلق بحضانة الأطفال أو إمكانية الاتصال بهم. ويمكن أن يحصل الاثنان على الحضانة المشتركة والالتزامات المالية المشتركة أو النسبية لتوفير النفقة. وفيما يتعلق بالعلاقات خارج نطاق الزواج القانوني، يطبق أيضا المبدأ الرئيسي المتمثل في مصلحة الأطفال.

٣١ - السيدة أبابا: أعربت عن ارتياحها لأن المشاركين في الاجتماع الأخير لوزراء الكومنولث المسؤولين عن شؤون المرأة قد اقترحوا ضرورة أن تحدد جميع الدول الأعضاء حصصا لمشاركة المرأة في مجال السياسة العامة، ولا سيما منذ التراجع الواضح الذي عرفته تلك المشاركة في بعض البلدان التي كانت بمثابة نموذج يحتذى في ذلك المجال. وأعربت عن أملها في أن يعتمد رؤساء دول بلدان الكومنولث المقترح، إذ أن ذلك سيكون بمثابة خطوة إلى الأمام في مجال وصول المرأة إلى سلطة صنع القرار.

٣٢ - السيدة برنارد: قالت إن التقرير وعرضه كانا على درجة فائقة من الجودة، خاصة وأن أنتيغوا وبربودا هي من الدول الجزرية الصغيرة التي تعاني من صعوبات في مجال حفظ البيانات ومن نقص الموظفين لجمع وعرض المعلومات. وأعربت عن أملها في أن يعكس التقرير القطري القادم إلى اللجنة زيادة في نسبة تمثيل المرأة في المراتب العليا في البرلمان.

٣٣ - الرئيسة: رحبت بإيلاء الحكومة الحالية مزيداً من الاهتمام للمسائل التي لها تأثير على المرأة، وهو ما أعرب عنه رئيس الوزراء في البيان الذي ألقاه بعد انتخابه مباشرة بشأن اعتزامه تصحيح أوجه عدم الإنصاف في التشارك في السلطة بين النساء والرجال على أعلى مستويات وضع السياسات. وبما أن الدستور يحظر التمييز على أساس الجنس، فباستطاعة أي شخص رفع دعوى إلى المحكمة احتجاجاً على أي تمييز من هذا القبيل، وذلك يتمشى مع أحكام الاتفاقية. وأعربت عن أملها في أن يبدأ العمل بقانون تكافؤ الفرص دون تأخير وفي أن يمتد نطاقه ليشمل كامل حقوق المرأة. ورحبت باعتماد قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٥ باعتباره تطوراً إيجابياً. وأعربت عن أملها في أن يتم في القريب العاجل اعتماد وتنفيذ القوانين الخاصة بالعنف المنزلي، وتكافؤ الأجر، وعمل المرأة. ورحبت أيضاً بالجهود المبذولة لتوعية العاملين في مجال الصحة وإنفاذ القوانين بقضايا العنف ضد المرأة.

٣٤ - واستطردت قائلة إن الحاجة إلى إنفاذ فعال للقوانين، والتركيز الزائد على الدور الإيجابي للمرأة، وغياب المرأة عن الهيئات الوطنية لوضع السياسات هي من الأمور التي تثير قلق اللجنة. ونظراً للنسبة المئوية العالية من النساء في السوق الرسمية للعمل، فبإمكان العمل الإيجابي أن يؤدي إلى زيادة وصول النساء إلى المناصب الإدارية العليا. ورحبت بخطة التنمية الوطنية للبلد، ولكنها أعربت عن ضرورة توسيع نطاقها لكفالة إدماج منظور اهتمامات الجنسين على نطاق أوسع. وفي مجال الصحة، قالت إنه ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير فيما يتعلق بحمل المراهقات، والنزاع القائم بين القانون والممارسة فيما يتعلق بالإجهاض، والاعتراف بالحقوق الإيجابية للمرأة كجزء من حقوق الإنسان الأساسية التي تتمتع بها.

٣٥ - ومع ذلك، فإن التزام حكومة أنتيغوا وبربودا بالنهوض بالمرأة واضح، وقد بذلت جهوداً جديرة بالثناء بالرغم من العقبات الاقتصادية والاجتماعية ومركز البلد بوصفه من البلدان النامية ومن الدول المستقلة حديثاً. واختتمت كلامها قائلة إن اللجنة تتطلع إلى اعتماد الحكومة تدابير فعالة لكفالة التنفيذ التام للاتفاقية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥